

# أجندة مرتبكة وحضور منخفض المستوى يهددان مؤتمر بغداد الإقليمي بالفشل

## ملفات شائكة وقضايا معقدة تتجاوز حللتها قدرات العراق المأزوم

حالة من الاستعجال وغموض الأجندة ميّز التحضيرات لمؤتمر بغداد الإقليمي وأُشرا إلى كون عقد المؤتمر هدفاً بحد ذاته لحكومة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي ولرئيس الجمهورية برهم صالح المعنيين بوضوح بتسويق صورة مختلفة عن العراق المأزوم داخلياً بغض النظر عن نتائج هذه المناسبة ومخرجاتها.

بغداد - تعكس الفترة القصيرة بين إعلان الحكومة العراقية عن استضافة العاصمة بغداد لمؤتمر إقليمي بمشاركة دولية وتحديد موعد للمؤتمر آخر الشهر الجاري وكذلك السرعة التي سارت بها التحضيرات له، حالة من الاستعجال لا تناسب مثل هذا النوع من المناسبات الكبيرة، الأمر الذي أوحى للمراقبين بأن استضافة العراق لمناسبة بهذا الحجم في هذه الفترة بالذات التي يقدم فيها البلد على انتخابات برلمانية مفصلة ويعاني خلالها أزمات سياسية وأمنية واقتصادية مركبة، هدف بحد ذاته بغض النظر عما يمكن أن ينتج عنها.

والتي جانب توقعات بانخفاض مستوى تمثيل الدول المدعوة للمؤتمر، ما تزال أجندته غامضة وتحوم التسريبات الإعلامية بشأنها حول كم كبير من الموضوعات الخلافية والشائكة والتي لا تكفي عدّة قسم ومؤتمرات لحلها من قبيل تحقيق المصالحة بين السعودية وإيران والحرب الدائرة في اليمن وانتهيار لبنان وأزمة المياه على مستوى المنطقة.

### جمع السعودية وإيران بمستوى عال من التمثيل تحت سقف قاعة مؤتمر بغداد الإقليمي هدف عراقي بعيد المنال

ويؤيد كل من البلدين طرفاً مختلفاً في الحرب الدائرة في اليمن وقد قطعاً العلاقات في 2016 لكنهما دشنا في أبريل الماضي محادثات استكشافية وإمكانية الحوار بينهما جرت في العراق وبرعاية من حكومته. وتشعر السعودية بالقلق من إحياء إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن المحادثات النووية التي قد تفضي إلى تخفيف العقوبات المفروضة على طهران. وتصر في التواصل وسيلة لإحتواء التوترات دون التخلي عن هواجسها الأمنية من الهجمات التي ينفذها على أراضيها حلفاء إيران. ويأمل المسؤولون العراقيون أن يحضر الرئيس الإيراني الجديد إبراهيم رئيسي الذي يتنسى لغلاة

وبدأت أول مؤتمرات عدم بلوغ قمة بغداد المستوى الذي تأمله القيادة السياسية العراقية، وتحديدًا رئيس الجمهورية برهم صالح ورئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، في تأخر غالبية قادة الدول المدعوة في إعلان قرارها بشأن الحضور، وذلك على الرغم من أن الدعوات الرسمية وجهت إليها على مستوى دبلوماسي عال من قبل



هل يكون ماكرون الصيد الأسمن لدبلوماسية الكاظمي وصالح

ومن الممكن تكثيف هذه الجهود إذ تنتظر دول الخليج العربية المتحالفة مع واشنطن منذ أمد بعيد بعين القلق لتجدد المحادثات النووية مع طهران والنهائية الفوضوية للحرب في أفغانستان. وحتى الآن كانت الكويت هي الدولة العربية الوحيدة التي أكدت مشاركتها وأنها سترسل رئيس وزرائها. وتم توجيه الدعوة أيضاً لمصر والأردن لحضور اجتماع بغداد، إلى جانب تركيا والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون. وقالت مجموعة الأزمات الدولية في تقرير نُشر الثلاثاء إن سعي السعودية للتهذبة أمر تكتيكي مرتبط باحتماالات لعملية صراع إقليمي في ظل تراجع إمكانية التعويل على واشنطن.

وبدأت الرياض وطهران المباحثات المباشرة في أبريل الماضي لأحتواء التوترات، بينما أجرت القوى العالمية مفاوضات لإحياء الاتفاق النووي المبرم عام 2015 مع إيران. وتعارض السعودية وحلفاؤها هذه المفاوضات لأنها لا تتناول برنامج الصواريخ الباليستية الإيرانية والجماعات الإقليمية التي تعمل لحسابها. وقد قالت السعودية إنها تريد أفعالا يمكن التحقق منها من إيران. وفي وقت سابق من الشهر الجاري قال الأمير فيصل بن فرحان وزير الخارجية السعودي إن إيران ازادت جرأة وإنها تتصرف بطريقة سلبية في الشرق الأوسط بما في ذلك اليمن ولبنان وفي بحار المنطقة.

لكن ذلك لا يمثل استثناء بالرجوع إلى الخطاب الرسمي الإيراني الذي لم ينقطع عن الترويج للحوار والمصالحة مع السعودية بشكل فضفاض دون التطرق إلى تحفظاتها ومطالبها السياسية والأمنية. وقالت ثلاثة مصادر إقليمية أخرى إنها تتوقع جولة أخرى من المباحثات المباشرة بين المسؤولين الإيرانيين والسعوديين على هامش القمة، لكن المصادر لم تتوقع تحقيق انفراجة. وقال أحد المصادر وهو مسؤول إيراني رفيع المستوى "لقد رحبنا دوماً بتحسين العلاقات مع دول المنطقة مثل السعودية وهذه أولوية في السياسة الخارجية لريسي. ولدي شكوك كبيرة في ما إذا كان ذلك سيحدث في العراق الأسبوع المقبل".

المحافظين الاجتماع المقرر عقده يوم السبت ويتوقعون حضور وزراء من دول خليجية من بينها السعودية والإمارات. وقال مسؤول مقرب من رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي "حتى إذا جمعنا وزراء الخارجية على طاولة واحدة فمن الممكن أن يعتبر ذلك انفرجاً لإنهاء التوترات بين الإيرانيين والخليجيين". وقال سياسي مقرب من رئيس الوزراء إن العراق الذي استضاف اجتماعات خاصة بين مسؤولين سعوديين وإيرانيين في وقت سابق من العام الحالي تلقى "إشارات إيجابية" من طهران ودول الخليج تفيد باستعدادها للمزيد من المحادثات المباشرة.

## ملاح خارقة طريق جديدة للحل في اليمن قوامها الأقاليم واستقلال الجنوب

تشكيل هيئة للبنك المركزي من تسعة أعضاء من بينهم خبير إقليمي وآخر دولي ويتم إعداد خارطة الإيرادات المحلية فقط مع بقاء إدارة كل الإيرادات المحلية ذاتية لكل إقليم وتشكل سبع مجموعات عمل مختلفة منها عسكرية واقتصادية مقرها مؤقتاً سلطنة عمان لإعداد تفاصيل عملية للبنك المركزي وبغريه من القضايا الأمنية والوضع الإنساني والإعمار.

قوات سلام دولي في 17 منطقة يمنية من ضمنها الجديدة بعد أن ينسحب الحوثيون منها على أن تظل الصلح ورأس عيسى ضمن إقليمهم وتفتح جميع المطارات اليمنية ويتم الاتفاق على إعادة خارطة تموضع الحوثي في محافظة تعز بجنوب غرب اليمن. وبشأن إدارة الجانب المالي أوضح الشميري أن مسودة الاتفاق تتضمن

اليمن واثنين من جنوبه، إلى جانب رئيس مجلس توافقي لفترة انتقالية من خمس سنوات، واعتماد الكونفيدرالية خطاً عريضاً في الحل السياسي الشامل. وأضاف الشميري أن بنود الاتفاق تتضمن أيضاً اعتماد شكل حكم كامل الصلاحيات أشبه بالحكم الذاتي في الأقاليم على أن يكون الشمال إقليمين، واحد للحوثيين تمتد حدوده حد محافظة إب جنوبي صنعاء، والثاني للقوى المظلة لمعسكر الشرعية ويمتد على ما تبقى من أراضي الشمال على أن تكون الجديدة ضمنها. أما الجنوب فيتمسك من إقليمين كاملتي الصلاحيات حتى تنظم استفتاء على الوضع النهائي لجنوب اليمن.



أحمد بن مبارك  
تعاون مع غروندبيرغ  
وتمسكون بالمرجعيات  
المتفق عليها

وأوضح في هذا الصدد أن الاتفاق المتوقع ينص على أن القضية الجنوبية سوف تطرح لاستفتاء شعبي جنوبي بإشراف أممي في بداية العام الخامس من الفترة الانتقالية. ومن تفاصيل مسودة الحل أيضاً تشكيل حكومة وفاق وطني مصغرة على أن تبقى الخارجية تحت إشراف المجلس الرئاسي وتعمل الأمم المتحدة على إرساء مبادئ العدالة التصالحية وأن يتم نشر

ويتمثل أهم بنود مسودة الاتفاق في البدء بإقرار وقف لإطلاق النار ثم إلغاء القرار 2216 الذي تعتبره الشرعية اليمنية إحدى المرجعيات الأساسية لأي حل سياسي، بينما يرفضه المتمردون الحوثيون جملة وتفصيلاً. وفيما بدا أنه رد حكومي يعني غير مباشر على ما تسرب بشأن المسودة المذكورة أكد وزير الخارجية أحمد عوض بن مبارك خلال لقائه عبر اتصال مرئي مع السفير الهولندي لدى بلاده بيتر ديرك هوف "حرص الحكومة على تحقيق السلام المستدام والوصول إلى تسوية سياسية وفقاً للمرجعيات الثلاث المتفق عليها وطنياً ودولياً".

والمرجعيات المقصودة هي المبادرة الخليجية (2011) ونتائج مؤتمر الحوار الوطني (2013-2014) وقرارات مجلس الأمن الدولي خصوصاً القرار رقم 2216 الذي يلزم الحوثيين بترك المناطق الخاضعة لهم وتسليم السلاح. وشدد بن مبارك على "التعاون الوثيق مع مبعوث أممين عام الأمم المتحدة هانس غروندبيرغ وضرورة الاستفادة من التجارب الماضية والبناء عليها لتحقيق سلام شامل ودائم". ولا يبدو أن إلغاء القرار الأممي يمثل مجمل خسائر الشرعية جراء مسودة الحل الجاري مناقشتها، ولكن الأمر قد يصل حد القفز على دورها إذ أن ضمن مراحل الحل المقترح في المسودة إنشاء مجلس رئاسي من خمسة أعضاء؛ اثنين من شمال

قوى دولية على رأسها الولايات المتحدة، المشاركة في صياغة المسودة المذكورة. وكشف عبدالستار الشميري رئيس مركز جهود للدراسات في اليمن عن نقاش موسع يجري في سلطنة عمان حول مسودة اتفاق لإنهاء الحرب في اليمن تتكون من واحد وعشرين بنداً من إعداد الخارجية الأميركية والمبعوث الأممي الجديد لليمن.

ونقلت وكالة سبوتنيك الروسية عن الشميري قوله، إنه حصل على معلومات حول المسودة التي تجري مناقشتها أيضاً بمشاركة سلطنة عمان وأطراف من التحالف العسكري الداعم للشرعية اليمنية بقيادة السعودية.



هل من مكان للشرعية على خارطة غروندبيرغ

### معضلة المياه تتفاقم في اليمن

"اضطرار شركاء العمل الإنساني إلى خفض إمدادات المياه العاجلة في سبتمبر المقبل إذا لم يتوفر تمويل عاجل". وجاءت الدعوة في سياق سلسلة أطول من التقارير الأمامية القائمة بشأن الوضع الإنساني في اليمن، حيث حذر وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية مارتن غريفيث مطلع هذا الأسبوع من أن خمسة ملايين يمني باتوا على بعد خطوة من المجاعة، مشيراً إلى أن الحرب أهدت بين هؤلاء 8 ملايين بحاجة ماسة لها وفورية". وأضاف المكتب أن "ما تلقته هذه القطاعات لا يتجاوز 7.8 في المئة من حجم التمويل المطلوب"، محذراً من

دعت الأمم المتحدة المجتمع الدولي والمانحين إلى تمويل عاجل لقطاعات المياه والنظافة العامة والصرف الصحي في اليمن. وجاء ذلك في تغريدة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة في اليمن أوتشا عبر حسابه على تويتر. وقال المكتب "يحتاج أكثر من 15 مليون شخص في اليمن إلى مساعدات تصل لقطاعات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة"، مشيراً أن بين هؤلاء 8 ملايين بحاجة ماسة لها وفورية". وأضاف المكتب أن "ما تلقته هذه القطاعات لا يتجاوز 7.8 في المئة من حجم التمويل المطلوب"، محذراً من